

إجراءات سعودية تعسفية تلاحق حركة البناء في الظهران



حيث أعلنت أمانة المنطقة الشرقية عن توجيه 279 إنذارا لمبان قيد الإنشاء في مدينة الظهران خلال شهرين فقط.

وتعكس هذه الحملة المكثفة، التي شملت أكثر من 1500 جولة رقابية، النهج العقابي الذي تنتهجه البلديات عبر فرض شروط معقدة وذرائع واهية مثل غياب اللوحات التعريفية أو عدم توفر نسخ من الرخص المعتمدة في موقع البناء لتعطيل أصل الأعمال الإنشائية وإرهاق مالكي المباني بالإنذارات والغرامات الجائرة.

وبدلاً من تقديم الدعم والتسهيلات للمواطنين لبناء مساكنهم ومشاريعهم في ظل ظروف اقتصادية ضاغطة، تحولت الأجهزة البلدية إلى أدوات جباية وضغط ميداني حيث تُسخّر السلطات معايير شكلية صرمة ومتحيزة تحت شعار "جودة الحياة"، لتبرير التضييق على الحركة العمرانية وفرض واقع من التسلط الإداري الذي يضع الأعباء المالية والإجرائية دائماً على كاهل المواطن.